المجلد 6، العـدد 24 ص 24 - 43 (2025)، Volume 6, Issue 24

تطوير المناهج التعليمية: دراسة مقارنة للتجارب الدولية "وإمكانية الاستفادة منها"

أ. أريج إبراهيم عبد الحميد الحاسي
كلية التربية جامعة بنغازي (ليبيا)

Curriculum Development: A Comparative Study of International Experiences and Modern Models

Arej Ibrahim Abdel Hamid Al-Hassi
https://orcid.org/0009-0002-1371-1787
Faculty of Education, University of Benghazi (Libya), Areegalhase530@gmail.com

تاريخ الاستلام: 28 / 02 /2025 تاريخ القبول: 16 / 07 / 2025 تاريخ النشر: 01 / 12 / 2025

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز التوجهات المعاصرة نحو تطوير المناهج التعليمية في ليبيا، حيث تؤكد الباحثة، استنادًا إلى تخصصها في طرق التدريس وتخطيط المناهج، أن تطوير المناهج في المؤسسات التعليمية العربية عموماً، وليبيا خصوصاً، يواجه صعوبات تتطلب تغييرات جذرية في هيكل المؤسسة التعليمية وقدرات المعلمين. إذ إن التحولات التعليمية الشاملة لا تقتصر على تحديث المناهج فقط، بل تشمل أيضاً التغيير التدريجي والتحسين المستمر لتحقيق الأهداف المرجوة.؛ هذا وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل استراتيجيات تطوير المناهج في دول عربية وعالمية رائدة (كوريا الجنوبية، سنغافورة، مصر، الإمارات، فنلندا، الصين)، لتقديم نموذج يمكن الاستفادة منه في السياق الليبي، حيث تعكس هذه التجارب جهود تصميم مناهج تركز على تطبيق المعارف في الحياة الواقعية، وتلبي متطلبات العصر مع تعزيز النمو الشامل للمتعلمين. أظهرت نتائج التحليل المقارن أهمية دمج التكنولوجيا الحديثة في المناهج، وتركيزها على تنمية قدرات المتعلمين والابتعاد عن النمط التقليدي للتعليم القائم على الحفظ والتلقين. كما تؤكد على ضرورة دمج المتعلمين بشكل فعال في الحياة المعاصرة وربط التعليم بمتطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية؛ مع التركيز على دور المركز الوطني- لتطوير المناهج-وجعله أكثر فاعلية وقدرة على قيادة هذه العملية؛ حيث يلعب المركز الوطني دورًا محوريًا في توجيه جهود تحديث المناهج، لكنه يواجه تحديات تتطلب تعزيز الدعم والموارد، وتفعيل مشاركة جميع الأطراف المعنية.

توصي الدراسة بضرورة تطوير المناهج بشكل شامل يُعزز مهارات التفكير النقدي والإبداعي، ويستفيد من التكنولوجيا بفعالية. كما تقترح الدراسة تنفيذ بحوث ميدانية موسعة لتكييف المناهج مع متطلبات سوق العمل، مع الاستفادة من التجارب الدولية كنموذج واضح لمسار التطوير المستدام للتعليم في ليبيا.

كلمات مفتاحية: تطوير المناهج.، التجارب العربية.، التجارب الأجنبية.، المركز الوطني لتطوير التعليم.، التوجهات المعاصرة.

Abstract:

This study aims to strengthen contemporary trends toward curriculum development in Libya. Based on her specialization in teaching methods and curriculum planning, the researcher asserts that curriculum development in Arab educational institutions generally, and in Libya specifically, faces challenges requiring fundamental changes in the educational institution's structure and teachers' capabilities. Comprehensive

educational transformations are not limited to updating curricula but also involve gradual change and continuous improvement to achieve desired goals. The study employs a descriptive-analytical approach to analyze curriculum development strategies in leading Arab and international countries (South Korea, Singapore, Egypt, UAE, Finland, China) to present a model applicable to the Libyan context. These experiences reflect efforts to design curricula that focus on applying knowledge in real life, meeting contemporary requirements, and fostering holistic learner development. Comparative analysis results highlight the importance of integrating modern technology into curricula, focusing on developing learners' skills, and moving away from traditional rote learning methods. The study also emphasizes the necessity of effectively integrating learners into contemporary life and linking education to labor market demands and economic development. Special attention is given to the role of the National Center for Curriculum Development, enhancing its effectiveness and capacity to lead this process. The center plays a pivotal role in guiding curriculum modernization efforts but faces challenges requiring increased support, resources, and active participation from all stakeholders.

The study recommends comprehensive curriculum development that enhances critical and creative thinking skills and effectively utilizes technology. It also suggests conducting extensive field research to adapt curricula to labor market needs while benefiting from international experiences as a clear model for sustainable educational development in Libya.

Keywords: Curriculum Development; Arab Experiences; Foreign Experiences; National Center for Education Development; Contemporary Trends.

مقدمة:

تُسلط المناهج التعليمية الضوء على أفضل الطرق التي يتم من خلالها جمع وتنظيم المعلومات والخبرات العلمية وعرضها بشكل فعّال يسهل تعلّمه، مما يجعل عملية صناعة المناهج التعليمية عملية منظمة ومحكمة بقواعد ثابتة قد تخضع للتطوير والتحديث، لكنها في الغالب تتبع النمط العلمي المتعارف عليه. تمثل المواد الدراسية خلاصة الخبرات الإنسانية المتراكمة عبر تاريخ طويل، وهي مجموع المعارف التي يجب الحفاظ عليها ونقلها بشكل منظم منطقي توصل إليه الباحثون والعلماء من جيل إلى آخر. إن نقل المعرفة الإنسانية، بتطوراتها المختلفة، إلى الأجيال المتعاقبة هو الهدف الأسمى لتوارث المعرفة. وما يقوم به المؤرخ التربوي، إذا صح التعبير، هو وضع تلك المعرفة في شكلها الطبيعي، وهو المنهج التعليمي بكل ما يضم من مواد دراسية. تُعد المواد الدراسية ثمرة جهود السابقين التي تتيح للطلاب توفير الوقت والجهد في اكتساب المعرفة والمهارات التنافسية لسوق العمل. وعليه، يجب أن تكون المناهج وسيلة لخدمة المجتمع، حيث تشترك كل الأطراف التربوية في بنائها.

إن النظام التعليمي، في جوهره، منظومة متكاملة ومتسقة تتكون من وحدات متعددة ومترابطة، تسعى جميعها إلى تحقيق وظائف محددة لضمان ترابط وتكامل النظام بأكمله. ويُعدّ الهدف التربوي الأساسي لأي نظام تعليمي تحسين جودة

المجلد 6، العـدد 24 ص 24 - 43 (2025)، Volume 6, Issue 24

حياة المتعلمين، وتنمية قدراتهم، وتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة لخدمة مجتمعاتهم، حيث إن التعليم يُمثل الحياة والإعداد لها ،فمن خلال التعليم، تنمو شخصية الطالب وتتطور؛ ومع ذلك، فإن الهدف الحقيقي للتعليم لا يزال مشوشًا في كثير من المراحل التعليمية؛ إذ يُختزل التعليم في التلقين، ويُقاس النجاح بالقدرة على الحفظ. هذا التصور السائد بين العاملين في العملية التعليمية يتعارض مع الفكر التربوي الحديث، الذي يركّز على تنمية المعارف، وخلق الإبداع، وتعزيز الفهم والاستيعاب. بالإضافة إلى ذلك، يسعى التعليم الحديث إلى تمكين الطلاب من اكتساب مهارات تنافسية تواكب متطلبات سوق العمل.

هذا و لا تقتصر المناهج الحديثة على تقديم المعرفة فقط، بل تتضمن مهارات التفكير الناقد، والتفاعل، والمرونة، والاتصال، واتخاذ القرار، مما يساهم في تنمية الفرد والمجتمع. ومع ذلك، تواجه المناهج التقليدية التي ترتب المواد بشكل منطقي وعلمي مشكلات في التوافق مع فلسفة التعليم الشاملة، مما يبرز الحاجة إلى تطويرها باستمرار لتلبية متطلبات سوق العمل والتطور المجتمعي. إن عدم تحديث المناهج يجعلها عرضة للجمود، لذا يتطلب تطويرها مراجعة دورية لضمان مواكبتها للعصر واحتياجات المتعلمين.

إن مهمة المناهج اليوم لم تعد قاصرة على تزويد المتعلمين بالمعلومات والمعارف فقط، بل أصبحت تحتوي على المهارات الإيجابية التي ينبغي على المتعلمين اكتسابها، مثل التفكير الناقد، والتفاعل، والمرونة، والاتصال، والقدرة على اتخاذ القرار. كل ذلك يصب في مجال التنمية الشاملة للفرد والمجتمع، وخلق شخصية قادرة على تحمل المسؤوليات وتحقيق الذات (المنصوري، 2023: 5).

يُعد المنهج في المدخل التقليدي مجموعة منظمة من المواد الدراسية التي تمثل تخصصات المعرفة الإنسانية بأنواعها المختلفة، مثل اللغات، والكيمياء، والفيزياء، والجغرافيا، والهندسة. ويتم تنظيم كل مجال من هذه المجالات بطريقة علمية ومنطقية، مرتبة من البسيط إلى الأكثر تعقيدًا، ومن السهل إلى الأكثر صعوبة، من وجهة نظر المتخصصين في المجال التربوي التعليمي، وليس كما يراه الطلبة المتعلمون؛ وعند تطبيق هذا المنهج بصورته التقليدية المتعارف عليها، ظهرت مجموعة من المشكلات والتعقيدات التي جعلت من الصعب على المختصين في المناهج القيام بعملية الدمج بالصورة المطلوبة. فلو تم مراجعة محتويات كل مجال من مجالات المعرفة الإنسانية، لوجدناه يناقض الفلسفة التربوية التي بُني عليها "منهج المجالات"، حيث يظهر كل مجال في صورة إطار يجمع أجزاء مختلفة من المواد التي يتضمنها هذا المجال، ولكل جزء صفاته الخاصة التي، في حقيقة الأمر، هي صفات المادة المقتطف منها، مما يميزه تمييزًا قاطعًا عن صفات الأجزاء الأخرى المقتطفة من مواد أخرى.

وعليه، تتمثل أهمية تنمية وتطوير المناهج التعليمية، التي من شأنها الإسهام في تحسين مخرجات العملية التعليمية وتنمية مهارات الطلاب بما يتماشى مع التغيرات والمستجدات العلمية والتكنولوجية- في تنويع مصادر التعليم والتعلم والتوجه نحو التوجهات المعاصرة للدول الرائدة في مجال التربية والتعليم ، مع تحقيق الشفافية والمصداقية في عملية التطوير. إن عملية تطوير المناهج التعليمية تُعد أمرًا بالغ الأهمية لمواكبة التغيرات المتسارعة في العلوم والتكنولوجيا في عصرنا الحالي؛ من هنا، تصبح عملية التطوير حتمية لا غنى عنها، وتُعد في الوقت نفسه متممة لعملية بناء المنهج، ضمن الأهداف التربوية المختلفة وفي ضوء النظريات المعاصرة

مشكلة الدراسة :

إن المتفحص لطبيعة المناهج التعليمية التي تُدرّس في مدارسنا اليوم يلاحظ أن كل جزء منها يُدرس بشكل منفصل تمامًا عن الأجزاء الأخرى. وهذا يعني غياب الدمج بين مواد المجال الواحد. كل ما تم تغييره هو غلاف الكتاب الذي أصبح يحمل اسم "العلوم العامة"، بينما ما يحتويه هذا الكتاب هو مجرد تجميع لأربعة أجزاء من مواد منفصلة تمامًا عن بعضها ،إضافة إلى ذلك، تنشأ مشكلات تدريس المناهج التعليمية المتمثلة في تدريس مكونات المادة بشكل منفرد- يتم تعليم الطالب وحدات المادة كلا علي حدة-، مما يترك انطباعًا بانفصال المعرفة عن بعضها البعض؛ كما أن الطالب قد يدرس في الكثير من الأحيان أجزاء متشابهة من المعرفة في مواد أخري ؛غير مترابطة غالباً، الأمر الذي نتج عنه التكرار غير مجدٍ يُدرَّس بطريقة منفصلة؛ كل ذلك يُضعف قيمة المنهج الدراسي ويثير تساؤلات حول دوره وتأثيره على العملية التعليمية.

ومن خلال عمل الباحثة وتخصصها في مجال – طرق التدريس وتخطيط المناهج – تري بأن صعوبة تطوير المناهج في المؤسسات التعليمية العربية علي وجه العموم والمحلية الليبية -خاصةً -تتطلب إحداث تغييرات جذرية في شكل المؤسسة ذاتها وفي قدرات وإمكانيات المعلمين. فالتحولات الشاملة في العملية التعليمية لا تعني تطوير المناهج الدراسية فقط، بل تعني أيضًا التغيير التدريجي والتحسين المستمر وصولًا إلى تحقيق الأهداف المنشودة؛ كما يؤكد (حامد،2000)،علي هذا الرأي بأن من أهم خطوات تطوير المناهج هو تحديد استراتيجية التعليم ووضع خطة للتطوير؛ بحيث يتم تصميم المنهج التعليمي بطريقة تمنح المتعلمين أكبر قدر من الخبرة ؛ ليس بطريقة نظرية تقليدية ؛ ولكن عبر أنشطة متنوعة ومستمرة تُنظم وفق الوحدات الدراسية لكل مادة تعليمية، بما يخدم رؤية المادة ورؤية العملية التعليمية ككل. كما يجب أن يحافظ المنهج على الهوية الثقافية ويعكس الصورة المستقبلية لقدرة الفرد على الاندماج، الإتقان، والإبداع .

وعليه، تبرز نقطة أساسية عند التخطيط لتطوير المناهج التعليمية، وهي ضرورة أن تُبنى هذه المناهج بما يسهم في تنمية قدرات المتعلمين وتحفيزهم على الإسهام الفعّال في تحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك أن تركز خطط التطوير على اختيار وتنظيم محتويات المواد الدراسية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع ويخدم البيئة المحيطة بالفرد. وترى الباحثة أن هذه المناهج لا بد أن تتضمن القيم الوجدانية والروح التي تجعلها أكثر قابلية للتعلم وأكثر تأثيرًا في سلوك المتعلمين (اليونسكو، 2023)؛ ويُعد القصور في المناهج الحالية من أبرز الدوافع التي تستوجب تطويرها، إذ أهملت هذه المناهج دور القدوة والقيم التربوية في توجيه السلوك، واعتمدت في الغالب على تزويد المتعلمين بالمعارف فقط، على افتراض أن ذلك كافٍ لتشكيل سلوكهم.

لقد صُممت المناهج الدراسية في مراحل سابقة استنادًا إلى الحاجات العلمية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع في فترات زمنية محددة، غير أن هذه الحاجات بطبيعتها تتغير مع تغير الظروف والتحديات. لذلك، تُعد عملية تقويم المناهج ضرورة مستمرة تهدف إلى التأكد من مدى تحقيقها للأهداف المنشودة وملاءمتها لمتطلبات التنمية المستمرة في المجتمع. ومن هنا، يتضح أن تطوير المناهج لا يُعد ترفًا تربويًا، بل ضرورة حيوية لتحديث النظم التعليمية وتعزيز فاعليتها وجودتها ،ومن الأهمية بمكان تحليل استراتيجيات تطوير المناهج في الدول الأجنبية وبعض الدول العربية التي تمكنت من القفز نحو مراحل متقدمة من التنمية، حيث قدمت هذه التجارب نماذج ناجحة يمكن الاستفادة منها. إن دراسة هذه النماذج وممارساتها الرائدة توفر لنا خارطة طريق واضحة لمواجهة تحدياتنا التعليمية، وتعزز فرص ليبيا في المضي قدمًا نحو بناء نظام تعليمي متطور يدعم التنمية الوطنية المستدامة.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الاطلاع والدراسة المستفيضة لتجارب الدول التي حققت تقدماً ملموساً في التصنيفات الدولية للتعليم، للاستفادة من ممارساتها الرائدة وتكييفها مع الواقع المحلي. في هذا الإطار، تأتي هذه الدراسة

كجزء من رؤية أوسع تحت عنوان "تطوير المناهج التعليمية في ضوء دراسة مقارنة للتجارب الدولية وإمكانية الاستفادة منها"، لتسليط الضوء على أبرز الممارسات الدولية في تطوير المناهج واستكشاف مدى قابليتها للتطبيق في السياق المحلي. ومن هنا تنطلق إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

، ما مدى إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية في تطوير المناهج التعليمية بليبيا بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع؟

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

- يُعد المنهج أداة فعالة تؤثر على أداء الطلاب ومستقبلهم، وتوجيه أداء المعلمين، وتعزيز التواصل الجيد بين الطالب والمعلم وولي الأمر والمجتمع.
- التطورات المتسارعة في جميع المجالات العلمية والإنسانية تستلزم إعادة النظر في المناهج الحالية وتطويرها لتواكب هذه التطورات، بما يضمن تلبيتها لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحديات الحياة المعاصرة.
- ظهور حالات من الخلل أو الضعف في بعض جوانب المنهج التقليدي يستدعي تطويرًا سريعًا لمعالجة هذه القصور. إذ إن عدم معالجة تلك المشكلات قد يؤدي إلى ضعف مخرجات التعليم وعجز الخريجين عن تحقيق طموحاتهم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في تطوير المناهج التعليمية من خلال تحليل التجارب الدولية واستكشاف إمكانية الاستفادة منها في السياق الليبي. وتتحدد أهداف الدراسة في الآتي:

- الكشف عن قصور المناهج التقليدية، والتعرّض للمناهج الحديثة، مع بيان مزاياها والمبررات التي تدعو إلى التوجه نحو تحديث المناهج التعليمية.
- تحليل استراتيجيات تصميم المناهج في دول مختلفة، مع التركيز على التعرف على التجارب الرائدة لكل من الدول الأجنبية والعربية، والتعقيب النقدي على هذه التجارب من حيث الفاعلية وقابلية التطبيق.
- رصد التوجهات العربية في تطوير المناهج التعليمية ضمن خطط التحديث الوطنية، مع التركيز على التوازن بين الاستفادة من التجارب العربية والأجنبية لتطوير منهج شامل وملائم للسياق الليبي.
- التعرف على الدور الذي يلعبه المركز الوطني لتطوير التعليم في ليبيا، من خلال دراسة مهامه وإمكاناته، وعقد مقارنات مع مراكز تطوير المناهج في الدول المتقدمة للاستفادة من تجاربها.
- اقتراح توجهات استراتيجية لتطوير المناهج التعليمية في ليبيا، مستندة إلى نتائج التحليل والمقارنة، مع تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي تدعم تحقيق التنمية المستدامة ورفع جودة التعليم.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

- **المنهج التقليدي** :يُعرف بأنه المقررات الدراسية التي يتم تقديمها للمتعلمين (ابن منظور، 88).
- **المنهج الحديث** :يشير إلى جميع ما تقدمه المدرسة للمتعلمين بهدف تحقيق رسالتها في بناء الإنسان وفق أهداف تربوية محددة وخطة متكاملة، لتحقيق النمو الشامل من النواحي الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية

والروحية (أبو حطب، 2001). ويُعرف أيضًا بأنه "مجموعة الخبرات التربوية المخطط لها، التي تقدمها المدرسة للدارسين داخلها وخارجها، بما يوفر فرصًا للنمو الشامل والمتكامل ضمن إطار محدد" (أبو خليل، 2002).

- **مفهوم تطوير المنهج:** أن تطوير المنهج هو عملية إعادة النظر في المنهج القائم بجميع مكوناته وأسسه ومجالاته بما يتناسب مع نتائج التقويم، بهدف تحسين جودته العلمية وجدواه العملية. يهدف هذا التطوير إلى تحقيق النمو الشامل والمتكامل للمتعلمين، بما يتماشى مع أهداف التنمية الشاملة للمجتمع (القضاة، أبو لطيفة، الخوالدة، وعساف، 2014).
- **التعريف الإجرائي:** تُعرّف الباحثة عملية تطوير المنهج إجرائيًا بأنها عملية مقصودة ومنظمة ومخطط لها تهدف إلى إحداث تغييرات تطويرية في مكونات المنهج. يشمل هذا التطوير تعديلًا أو حذفًا أو إضافةً لبعض المكونات التي قد تكون غير ملائمة لطبيعة الحياة المعاصرة.

منهج الدراسة:

توظف الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على عرض تجارب عدد من الدول العربية والعالمية في مجال تطوير المناهج التعليمية وتحليلها، بهدف الإفادة منها. وتتمثل آلية الدراسة في وصف وتحليل واقع السياسات التعليمية والمناهج المطبقة في تلك الدول، ثم مقارنتها بهدف استخلاص الجوانب الإيجابية التي يمكن توظيفها في تطوير سياسات التعليم في ليبيا، بما يتناسب مع ظروفها واحتياجاتها المحلية. كما تعتمد الدراسة على قراءات تحليلية منهجية لجمع البيانات حول واقع نظم التعليم والتوجهات المعتمدة في تحديث المناهج، من أجل تعميق الفهم حول كيفية تطوير مفهوم المنهج ومضمونه.

الخلفية النظرية: قراءة في تطوير المناهج

أولًا: مفهوم المنهج والحاجة إلى التحديث:

لقد شهد مفهوم المنهج المدرسي تطورًا ملحوظًا، حيث أُعيدت صياغته ليتجاوز الاقتصار على المحتوى المعرفي إلى رؤية أكثر شمولية ومرونة. يُعرَّف المنهج الحديث بأنه مجموعة متكاملة من الخبرات المخططة التي تقدمها المدرسة لتحقيق أهداف تعليمية شاملة، تسهم في تنمية قدرات التلاميذ معرفيًا، مهاريًا، وقيميًا، مع مراعاة إمكاناتهم الفردية؛ ولا يقتصر المنهج الحديث على المقررات الدراسية فقط، بل يشمل الأنشطة الصفية واللاصفية، مثل الدروس، المشروعات، الرحلات العلمية، والأنشطة الثقافية والرياضية. يتم تنظيم هذه الأنشطة والإشراف عليها لتحقيق التوازن بين الجوانب المختلفة للنمو لدى التلاميذ: المعرفية، المهارية، الوجدانية، والاجتماعية.؛من هذا المنطلق، يُعد المنهج أداة ديناميكية تسهم في إعداد التلاميذ لمواجهة تحديات الحياة، وتطوير مهاراتهم بما يتماشى مع متطلبات العصر ومتغيراته.

أهم مظاهر قصور المناهج التقليدية: تهميش الأنشطة العملية والتعليم التفاعلي.-تصميم المناهج دون إشراك المعلمين أو الطلاب، مما أدى إلى ضعف الدافعية للتعلم.-التركيز على النجاح في الامتحانات على حساب التعلم الشامل- عدم مواكبة المناهج للتغيرات السريعة في سوق العمل والتكنولوجيا الحديثة، مما يسبب فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات المجتمع والاقتصاد.

وتنبع الحاجة إلى تطوير المناهج من ضرورة تلبية احتياجات المتعلمين وتنمية مهاراتهم بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل والتطور المجتمعي. إن عملية التطوير هذه، في حد ذاتها، لا تقل أهمية عن بناء المناهج نظرًا لحتميتها وضرورتها. إذ لا يمكن بناء منهج وتركه مدة طويلة دون تطوير، فلو تم بناء منهج بأحدث الطرق وسُخرت له كل الإمكانيات بحيث يظهر إلى الوجود

على أكمل وجه، ثم تُرك لفترة طويلة دون تعديل أو تغيير، فستكون النتيجة أن يأتي أفراد آخرون ويحكمون على هذا المنهج بالجمود، والرجعية، والتخلف (الدهلكي، 2019).

في ضوء ذلك نجد أنفسنا أمام -الحاجة -إلى تطوير المناهج وتحديثها وفق التالي :

يشمل تطوير المناهج تحديث محتواها ليتماشى مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى مراعاة الجوانب المهارية والانفعالية لدى الطلاب. يتطلب ذلك اعتماد مناهج مرنة وشاملة تُركز على تحقيق جودة التعليم وتعزيز المهارات الإبداعية. أشار الباحثون إلى أن التحولات السريعة في الحياة اليومية والمجالات التقنية تفرض ضرورة التطوير المستمر للمناهج، لمواكبة متطلبات المجتمع واحتياجات سوق العمل، **ومن أهم الاتجاهات المستقبلية لتطوير المناهج :**

1. العمل علي تحسين جودة التعليم من خلال تحديث المناهج بمرونة وشمولية.
2. الاهتمام بتعزيز دور الأنشطة التعليمية التفاعلية والتطبيقية.
3. تحقيق التوازن بين الجوانب المعرفية والاجتماعية والمهارية في العملية التعليمية.

في ضوء ذلك، يمكن القول إن نظم التعليم مطالبة بالعمل في ثلاث اتجاهات رئيسية يمثلها الرسم التوضيحي التالي:

أن أهمية إحداث تحولات داخلية في نظم التعليم، تتضمن تعزيز العلاقة بين المخرجات التعليمية واحتياجات السوق والمجتمع، والابتعاد عن الطرق التقليدية، والتوجه نحو مناهج تفاعلية تركز على الإبداع والمرونة والتعلم المستمر.

ثانيا :المنهج الحديث:

أن المنهج الحديث هو عملية منظمة ومخططة تهدف إلى تحقيق أهداف تربوية محددة، حيث يُعد تحديد الأهداف أساسًا مهمًا لتطوير المناهج. تبدأ هذه العملية بالتخطيط وتنتهي بالتقويم، إذ يُعرف الهدف بأنه الغاية المرجوة التي تسعى التربية

لتحقيقها، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والمعطيات المتاحة ومن أبرز مكونات المنهج الحديث ان يكون قادرا علي تحقيق التالي :

- **النمو الشامل والمتوازن** :يهدف المنهج إلى تحقيق نمو شامل لشخصية المتعلم، يشمل الجوانب العقلية، والمهارية، والاجتماعية، والانفعالية.
- **التكيف مع المتغيرات** :يساعد المتعلمين على التكيف مع المتغيرات السريعة في مجالات الحياة المختلفة، بفضل ارتباطه الوثيق بالواقع ومتطلبات الطلاب والمجتمع.
- **حرية اختيار الأنشطة** :يتيح للطلاب فرصة اختيار الأنشطة التي تناسب اهتماماتهم وقدراتهم، مما يُشبع حاجاتهم ويزيد من حماسهم للتعلم.
- **تعلم ذو معنى** :يركز على توظيف المواد التعليمية في خدمة المتعلم والمجتمع، من خلال تقديم محتوى مرتبط بمتطلبات الحياة اليومية.
- **تكامل المواد التعليمية** :يحرص على ترابط المواد الدراسية وتكاملها لضمان فهم شامل ومترابط للمعارف ،وفقًا لعطية (2013:37)، يعتمد المنهج الحديث على تقديم محتوى وبرامج تعليمية تُعزز وعي الطلاب بالتنوع الثقافي والاجتماعي، وتمكنهم من التفاعل بفعالية في بيئات متعددة الثقافات.

ثالثاً: نماذج عالمية رائدة في تحديث المناهج التعليمية- استراتيجيات التطوير -

شهدت عدة دول نجاحات كبيرة في تحديث مناهجها التعليمية لتتجاوز الطرق التقليدية التي تركز على الحفظ فقط، وبدلاً من ذلك، اعتمدت مناهج حديثة تركز على تطوير مهارات المتعلمين وقدراتهم العملية والمعرفية. وأشارت الدراسات، مثل تقرير الجعفري (2016) وتقرير مؤشر بيرسون للتعليم، إلى دول رائدة عالميًا في تحسين جودة التعليم من خلال اختبارات دولية مهمة مثل PIRLS القراءة والكتابة؛ TIMSS(الرياضيات والعلوم)، و(PISA) تطبيق المعارف في الحياة الواقعية. هذه الاختبارات تعكس جهود تصميم مناهج تلبي متطلبات العصر وتحفز النمو الشامل للمتعلمين. وترتبط هذه التجارب بأهداف الدراسة الحالية التي تسعى إلى تطوير المناهج الليبية بحيث تواكب التحديات الحديثة، وتعزز مهارات التفكير والتطبيق العملي، مع التركيز على رفع جودة التعليم وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة؛ ومنها مايلي:

- **تجربة دولة كوريا الجنوبية في تطوير المناهج التعليمية:**

كانت كوريا الجنوبية تعاني من ارتفاع نسبة الأمية، حيث بلغت 78%، إذ كان التعليم حينها مقتصرًا على اليابانيين فقط، مع السماح لعدد محدود جدًا من الكوريين بالتعلم، وغياب وجود معلمين كوريين في المدارس المحلية. بعد انتهاء الاحتلال الياباني، شرعت كوريا الجنوبية في بناء نظام تعليمي متطور على مدى عقود، مما جعلها تمتلك اليوم واحدًا من أقوى الأنظمة التعليمية في العالم.

يمتاز النظام التعليمي في كوريا الجنوبية بالصرامة والانضباط. يقضي الطلبة حوالي 1020ساعة سنويًا في المدارس، بمعدل 14 ساعة يوميًا على مدى خمسة أيام أسبوعيًا، وهي من أعلى المعدلات عالميًا. كما أن الطلاب الكوريين يحصلون على ساعات نوم أقل بـ22 دقيقة مقارنة بأقرانهم في الدول الأخرى- يعتمد النظام التعليمي الكوري على مسار 3.3.6، مع تركيز كبير على تطوير مهارات الطلاب في الرياضيات، العلوم، واللغة الإنجليزية؛ ورغم مجانية التعليم، فإن الأسر الكورية تنفق حوالي 25%من دخلها على الدروس الخصوصية، ما يعكس أهمية التعليم في الثقافة الكورية. ومع ذلك، يعاني الطلبة من ضغوط نفسية هائلة، حيث يُنظر إلى الفشل في الالتحاق بالجامعة كإخفاق كبير وخيانة للعائلة، مما يسبب شعورًا بالتعاسة

والضغط المستمر، تثبت التجربة الكورية أن التعليم المتطور والتدريب الممنهج هما مفتاح النهوض بالمجتمعات. فالاستثمار في الموارد البشرية، مع الإرادة السياسية والتخطيط السليم، يمثل نموذجًا يُحتذى لتحقيق التنمية المستدامة.

- **تجربة دولة سنغافورة في تطوير المناهج التعليمية:**

حققت سنغافورة نجاحًا باهرًا في مجال التعليم منذ استقلالها عن ماليزيا عام 1965. أدرك رئيس الوزراء (لي كوان يو) أن التعليم هو المفتاح لحل مشكلات المجتمع وبناء نهضة اقتصادية قوية. وعليه، تم تأسيس نظام تعليمي عالي الجودة يرتكز على كفاءات متميزة من المعلمين والمديرين، وقادة يتمتعون بقدرة على وضع رؤى استراتيجية بعيدة المدى ،يتبع النظام التعليمي السنغافوري مسار (2.2.6)، ويتميز بمناهج دراسية حديثة مصممة بمواصفات عالية تتماشى مع أساليب التعليم المتقدمة وطرق التقييم. شهد هذا النظام العديد من الإصلاحات البارزة، منها:

1. **النموذج المركز على القدرة (1997):** أطلقت الحكومة مبادرة "مدارس التفكير، تعلم الأمة(TSLN) "، والتي اعتمدت على أربعة مبادئ رئيسية:
   - **رفع كفاءة المعلمين** :اتخاذ إجراءات صارمة لتحفيزهم وتطويرهم مهنياً.
   - **تعزيز الاستقلالية** :منح قادة المدارس والمعلمين حرية ابتكار أساليب تدريس تتناسب مع احتياجات طلابهم.
   - **إلغاء التفتيش المركزي** :استحداث نموذج التمييز المدرسي (SEM) الذي يضع المسؤولية على عاتق المدارس.
   - **تبادل الخبرات** :تقسيم المدارس إلى مجموعات تتشارك الأساليب التعليمية والخبرات عبر نظام المصادر المشتركة.
2. **مبادرة "تعليم أقل، تعلم أكثر" (2005)**:ركزت على تخفيف الأعباء الأكاديمية مع تعزيز جودة التعلم، مع إعطاء المدارس والمعلمين مرونة أكبر لاتخاذ القرارات التي تناسب احتياجات طلابهم.

نتائج التجربة: بفضل هذه الإصلاحات، تمكنت سنغافورة من تحقيق نجاحات مذهلة في الامتحانات الدولية، واحتلت مراكز متقدمة على مستوى العالم، مما جعل نظامها التعليمي نموذجًا يحتذى به في تحقيق التميز الأكاديمي والتنمية المستدامة.

- **تجربة دولة فنلندا في تطوير المناهج التعليمية:**

واجهت فنلندا أزمات اقتصادية حادة على مدى عقود، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في التسعينيات، حيث بلغت معدلات البطالة 20%. وأدركت الحكومة الفنلندية أن التعليم هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فشرعت منذ السبعينيات في تنفيذ استراتيجيات لتطوير النظام التعليمي.

إجراءات تطوير التعليم- تأهيل المعلمين:اشتراط حصول المعلمين على شهادة الماجستير-تدريبهم في الجامعات وتأهيلهم بشكل شامل-منحهم استقلالية في اختيار المناهج الدراسية بمشاركة الطلبة.

1. **إصلاح المناهج: إعداد** منهاج وطني شامل يركز على تحفيز مهارات التفكير، وحل المشكلات، والعمل الجماعي.- تضمين التكنولوجيا ومخرجات التعلم لتعزيز التغيير الحقيقي في المجتمع والاقتصاد.
2. **إعادة هيكلة المدارس :التركيز** على جودة التعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

نتائج التجربة: في عام (2000)، أظهرت الاختبارات الدولية تفوق الطلاب الفنلنديين بشكل كبير، مما أكد نجاح الإصلاحات التعليمية. وأدى هذا النجاح إلى تطور اقتصادي ملحوظ، حيث أصبحت فنلندا من الدول المنافسة عالميًا ،أثبتت فلندا أن التعليم هو أداة فعالة لكسر دائرة الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص متساوية للشباب، مما يحقق مستقبلاً مستدامًا وناجحًا (القرني، 2016).

- **تجربة دولة الصين في تطوير المناهج التعليمية:**

ركزت الصين في تطوير مناهجها التعليمية على الدمج بين العلوم الإنسانية والعلوم والتكنولوجيا، حيث أطلقت مبادرة "التعليم الجيد الموجه نحو الثقافة "بين عامي (1995 و1998)؛ تضمنت هذه المبادرة إدخال التوازن بين تعليم العلوم والفنون، حيث تم إلزام طلاب العلوم والهندسة بدراسة دورات في الفنون الإنسانية كالتاريخ والفلسفة والفنون، في حين حصل طلاب الفنون على دورات في العلوم الطبيعية.

تطبيق الأنشطة التعليمية:تم إدماج الأنشطة اللامنهجية في الجامعات مثل المحاضرات الثقافية والعروض الفنية-ربطت المناهج التعليمية بين التفكير والتأمل والإصرار على القيم الأخلاقية كأساس لتطوير شخصية الطلاب.

أهمية التعليم في المناهج الصينية: يهدف التعليم إلى تعزيز القدرة على التمييز بين الخير والشر وتحقيق فهم عميق للأخلاق-تمحورت المناهج حول بناء شخصية متكاملة تعتمد على التصميم والتفكير النقدي.

استراتيجية تحديث التعليم في الصين 2035: وضعت الصين استراتيجية شاملة لتطوير التعليم بحلول عام 2035، وركزت على التعليم مدى الحياة كأحد أهدافها الرئيسية. تسعى هذه الاستراتيجية إلى بناء نظام تعليمي حديث يخدم الجميع من خلال ثلاثة أبعاد أساسية:

1. **تعزيز التعلم المستمر:** توفير فرص تعلم متواصلة للأفراد في مختلف مراحل حياتهم.
2. **تكامل التعليم مع سوق العمل:**ربط المناهج بمتطلبات الاقتصاد الحديث وتحقيق توافق بين التعليم والتنمية الاقتصادية.
3. **إصلاح النظام التعليمي:**تعزيز استخدام التكنولوجيا والابتكار في التعليم لضمان تقديم تعليم مرن وشامل.

هذا وتركز التجربة الصينية في تطوير التعليم على بناء نظام تعليمي مستدام ومتنوع يخدم احتياجات المجتمع ويواكب التطورات العالمية، من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. **التعلم مدى الحياة**، باعتباره عملية مستمرة ترافق الإنسان في جميع مراحل حياته.
2. **مجتمع التعلم الشامل**، حيث يُعد التعليم حقًا للجميع مع التركيز على الفئات المحرومة.
3. **تنوع أنماط التعلم**، من خلال الجمع بين التعليم الرسمي وغير الرسمي والتعلم الذاتي والمجتمعي.

وقد اعتمدت الصين مناهج مرنة قابلة للتطوير، ترتكز على البحث العلمي وتدعم التنمية، مما ساهم في تقليل الهدر وضمان استمرارية التعليم (ميتكيس ومحمد، 2006).

التعقيب والإفادة: تُظهر التجارب العالمية الناجحة أن الدول التي واجهت تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة تمكنت من النهوض عبر بناء نظم تعليمية قوية أسهمت في تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ووضعها بين الدول المتقدمة. وقد برزت دول شرق آسيا الأربعة في المراتب الأولى عالميًا، ويرجع ذلك إلى وضوح أهدافها التعليمية وتنظيم نظمها الدراسية، إضافة إلى دور الاختبارات الدقيقة في قياس فهم الطلبة وتطبيقهم للمناهج. لذا، يمكن لليبيا الاستفادة من هذه التجارب الرائدة وتطبيق مفاهيمها التربوية للتغلب على التخلف والجهل، والانطلاق نحو التقدم والحضارة.

المجلد 6، العـدد 24 ص 24 - 43 (2025)، Volume 6, Issue 24

رابعا : نماذج عربية رائدة في تحديث المناهج التعليمية- استراتيجيات التطوير -

أصبحت جودة تطوير المناهج الدراسية أولوية أساسية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة (2030)، خاصة الهدف الرابع المتعلق بالتعليم. وفقًا لتقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الصادر العام الماضي(2024)، تهدف المناهج المطورة في الدول العربية إلى تلبية الاحتياجات المعرفية والتكنولوجية والثقافية المعاصرة، مع احترام الخصوصيات التاريخية والحضارية. وتشمل خطة تطوير المناهج تحديد الأهداف، وصياغة المحتوى، واعتماد أساليب تعليمية حديثة، مع مراعاة مكونات تصميم مثل التسلسل والتكامل. ويُعد التقييم أداة جوهرية لضمان جودة وفعالية المناهج، مع العمل على إنتاج مواد تعليمية مرنة تواكب تطلعات التعليم المستقبلي.

تعتمد التصنيفات العالمية لجودة التعليم على تقارير دولية معتمدة مثل مؤشر بيرسون للتعليم، تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، تقارير اليونسكو، والبنك الدولي. وتشير هذه التصنيفات إلى تفاوت ملحوظ بين الدول العربية في جودة نظمها التعليمية. فقد جاءت **قطر** في المرتبة الأولى عربيًا والرابعة عالميًا، تليها **الإمارات** في المرتبة الثانية عربيًا والعاشرة عالميًا، ثم **لبنان** ثالثة عربيًا وخامسة وعشرين عالميًا. وتوالت بقية الدول العربية بترتيب تنازلي، حيث احتلت **مصر** المرتبة الرابعة عشرة عربيًا والمائة والتاسعة والثلاثين عالميًا، ما يعكس الحاجة الماسّة إلى إصلاحات تعليمية شاملة في عدد من الدول العربية لتحسين جودة التعليم ومخرجاته؛ هذا و تُعتبر هذه التصنيفات مرجعًا مهمًا لمقارنة جودة التعليم بين الدول العربية-على الرغم من أهميتها، فإنها تحتاج إلى دراسة معمقة للنظر في مدى ارتباط هذه التصنيفات بالواقع المحلي لكل دولة، وتحقيقا لأهداف الدراسة من المهم استعراض بعض التجارب العربية الرائدة في مجال تطوير المناهج التعليمية بحيث من الممكن الاستفادة منها لتحقيق تحسينات مستدامة في جودة التعليم في ليبيا؛ ومن أهم هذه التجارب ما يلي :

- **تجربة الإمارات في تطوير المناهج الدراسية:**

تُعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في تحديث المناهج التعليمية، حيث أولت اهتمامًا كبيرًا لتطوير نظم التعليم لتواكب المتغيرات العالمية والتطورات التقنية، مع الحفاظ على القيم الوطنية والثقافية. وقد انعكست هذه الجهود في التصنيفات العالمية التي حققتها الدولة في مجال جودة التعليم؛ أعلنت وزارة التربية والتعليم الإماراتية عن سلسلة من التغييرات في المناهج الدراسية للعام الأكاديمي 2024-2025 والتي تضمنت ما يلي:

1. **دمج المواد الدراسية**:تم دمج مادتي الدراسات الاجتماعية والتربية الأخلاقية في مادة واحدة تُدرَّس بواسطة معلم واحد، بهدف تحسين التكامل بين المحتوى وتوفير تجربة تعليمية أكثر شمولًا للطلبة.
2. **تحديث المناهج**:شمل التحديث ترحيل وحدات دراسية، وإضافة وحدات جديدة، وتبسيط بعض المواد مثل اللغة الفرنسية وإدارة الأعمال، لتصبح أكثر ملاءمة للطلاب.
3. **تطوير مادة الرياضيات**:زاد نصاب مادة الرياضيات للصف الثاني عشر إلى 8 حصص أسبوعية، مما يعكس أهمية المادة في تعزيز التفكير التحليلي والمنطقي.
4. **مواءمة مناهج الحوسبة والتصميم**:جرى تحديث مناهج الحوسبة والتصميم لتتماشى مع معايير محددة تدعم الابتكار والقدرات التقنية لدى الطلبة.
5. **استخدام تقنيات التعليم الذكي**:تم تحويل أنشطة اللغة الفرنسية إلى كتاب رقمي يُستخدم عبر منصة التعلم الذكي، لتعزيز التفاعل مع المحتوى وتحقيق الاستفادة القصوى من تقنيات التعليم الحديثة .

أهم نتائج تجربة دولة الإمارات التعليمية: قدمت الإمارات رؤية تنموية شاملة لتطوير المناهج الدراسية تركز على جودة التعليم والتنمية المستدامة. شملت هذه الرؤية مواءمة المناهج مع المعايير العالمية مثل STEM و STEAMلتزويد الطلاب بمهارات سوق العمل، وإدماج التعليم الرقمي من خلال مبادرات مثل "برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي". كما اهتمت بتعليم اللغة العربية بطرق تجمع بين الأصالة والابتكار لتعزيز الهوية الوطنية، وتنمية المهارات الحياتية والابتكارية كالقيادة وريادة الأعمال. كما ركزت المناهج على تعزيز قيم التسامح والتعايش بين الثقافات. إضافة إلى ذلك، قامت الإمارات بتطوير الكوادر التعليمية عبر برامج تدريب مكثفة لتمكين المعلمين من تطبيق المناهج المحدثة بفعالية ؛لقد أثبتت التجربة الإماراتية في تحديث المناهج أنها نموذج ريادي في المنطقة العربية، حيث لعبت دورًا محوريًا في تعزيز جودة التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **تجربة مصر في تطوير المناهج الدراسية:**

عملت مصر على تطوير مناهج التعليم بما يتماشى مع نظام التعليم الجديد لتحقيق نواتج التعلم المرجوة وفقًا للمعايير الدولية، بهدف بناء شخصية مصرية قادرة على التفاعل مع التحديات العصرية. ترتكز الخطة على فرضية أن الجيل الحالي هو جيل رقمي، مما دفع وزارة التربية والتعليم إلى دمج التحول الرقمي في التعليم. ومن أبرز ملامح تجربة مصر في تطوير المناهج مايلي:

-**دمج التحول الرقمي في التعليم** حيث تم استخدام أجهزة الحاسب اللوحي (التابلت) كوسيلة تعليمية أساسية، حيث تم توزيع أكثر من **3.5مليون جهاز تابلت** على الطلاب.

-تجهيز **2500مدرسة** بالبنية التكنولوجية المتطورة، بما في ذلك الألياف الضوئية، الإنترنت فائق السرعة، والشاشات الذكية.

-**تحديث المناهج الدراسية** لتتناسب مع رؤية مصر (2030)، حيث تم تصميم المناهج لتزويد الطلاب بالمهارات التي يتطلبها سوق العمل؛ كما تضمنت الخطة سد العجز في أعضاء هيئة التدريس ورعاية الموهوبين من خلال مبادرات مثل "أولمبياد مدارس مصر" و"إحياء المسرح المدرسي". كذلك، شهد التعليم الفني تطويرًا ملحوظًا عبر إنشاء مدارس التكنولوجيا التطبيقية وتبني منهجية الجدارات بالتعاون مع القطاع الخاص، بهدف تحسين جودة التعليم الفني وتغيير صورته النمطية من خلال مدارس التكنولوجيا التطبيقية، التي بلغ عددها **(52)**مدرسة-وعدد **(28)**،مركز تعليم فني للتدريب والتطوير(وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، 2024).

نتائج تجربة مصر لتطوير المناهج التعليمية: تمكنت مصر من تحقيق تقدم ملموس في تحديث التعليم، ما انعكس إيجابيًا على مهارات الخريجين وتماشيها مع احتياجات سوق العمل -ساعد دمج التكنولوجيا في التعليم على زيادة التفاعل بين الطلاب والمعلمين وتعزيز الاستعداد للتعلم عن بُعد– وقد أسهمت مبادرات رعاية الموهوبين في اكتشاف العديد من المواهب، مما ساهم في بناء جيل جديد يتمتع بقدرات فنية وثقافية متميزة-عززت استراتيجية تطوير التعليم الفني فرص العمل للشباب، وأصبح التعليم الفني أكثر جاذبية من خلال تحسين الجودة والشراكة مع القطاع الخاص.

تُعد تجربة مصر نموذجًا مهمًا في تطوير التعليم في العالم العربي، إذ تجمع بين تحديث المناهج، التحول الرقمي، وتنمية المهارات، بما يواكب رؤية الدولة للتنمية المستدامة.

المجلد 6، العـدد 24 ص 24 - 43 (2025)، Volume 6, Issue 24

- **تجربة المملكة العربية السعودية في تطوير المناهج الدراسية:**

أولت المملكة العربية السعودية اهتمامًا كبيرًا بتطوير المناهج الدراسية لتواكب المتغيرات العالمية ومتطلبات رؤية المملكة 2030. ركزت الجهود على تعزيز المهارات الأدائية وتنمية قدرات الطلاب عبر ربط التعلم بالحياة اليومية، مع دمج التحول الرقمي في العملية التعليمية.

أبرز ملامح تجربة السعودية في تطوير المناهج

1. **التكامل والترابط بين المواد الدراسية** دمج بعض المواد الدراسية لتبسيط المناهج، مثل دمج كتب اللغة العربية مع العلوم الاجتماعية في كتاب واحد- تأليف كتب متخصصة مثل كتاب للتربية الفنية وآخر للتربية الرياضية، بهدف تعزيز الأنشطة العملية وربطها بالحياة اليومية.
2. **استخدام التكنولوجيا في التعليم** عبر ربط المناهج الدراسية بالباركود لتسهيل فهم الدروس وشرحها عبر الوسائط المتعددة- استبدال كتب النشاط الورقية بأنشطة تفاعلية إلكترونية تُتاح من خلال البوابة الوطنية للمعلم- تفعيل بوابة "المستقبل" للتحول الرقمي في التعليم، حيث بدأ التطبيق في (150)، مدرسة ثم توسع ليشمل (1500)، مدرسة، مع استمرار التوسع ليشمل المزيد.
3. **إعادة التركيز على مهارات أساسية** إعادة مادتي الإملاء والخط إلى الصفوف الأولية مع تكثيف الأنشطة التعليمية المرتبطة بها لتطوير مهارات الكتابة لدى الطلاب.
4. **تحقيق متطلبات رؤية المملكة 2030**مراعاة أن تكون المناهج والأنشطة التعليمية متوافقة مع رؤية المملكة، بما يُسهم في بناء جيل قادر على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
5. **الاستفادة من التجارب الدولية** :عبر دراسة وتحليل تجارب الدول الأخرى في تصميم المناهج، واعتماد النماذج الناجحة التي تناسب البيئة التعليمية السعودية.
6. **توفير بيئات تعليمية متطورة** من خلال السعي لتوفير بيئات تعليمية حديثة ومحفزة للطلاب، تُسهم في تنمية الإبداع وتحفيز القدرات العقلية.
7. **الاعتماد على التعليم الإلكتروني** استخدام تقنيات التعليم الحديث لتعزيز جودة التعليم وضمان تحقيق أفضل النتائج التعليمية.
8. **تعزيز القيم الأخلاقية** دمج القيم الأخلاقية والتربية الإيجابية في المناهج لترسيخ المبادئ التربوية في نفوس الطلاب.
9. **تنمية مهارات الطلاب** تطوير مهارات الطلاب في مجالات متنوعة مثل العلوم، الرياضيات، اللغات، والفنون، لتلبية متطلبات سوق العمل ومواكبة التغيرات العصرية.

نتائج تجربة السعودية في تطوير المناهج: أن تحسين جودة التعليم أدى دمج التقنيات الحديثة والتكامل بين المواد إلى رفع مستوى التعليم وتحسين النتائج الدراسية.

- **تحقيق التحول الرقمي** ساعد تفعيل الأنشطة الإلكترونية وبوابة المستقبل على تعزيز مهارات الطلاب والمعلمين في استخدام التكنولوجيا.

- **تعزيز القيم والمهارات** ساهمت المناهج المطورة في زرع القيم الأخلاقية وتنمية المهارات الأساسية، مما يعكس تطورًا في جودة المخرجات التعليمية؛ تُعد تجربة السعودية في تطوير المناهج نموذجًا بارزًا يُبرز الجهود المبذولة لتحقيق تعليم حديث وشامل يرتكز على أسس تقنية وقيم تربوية متينة.

خلاصة التجارب العربية في تطوير المناهج التعليمية

يتضح من التجارب أن المناهج التعليمية في الدول العربية تحتاج إلى تحديث شامل يواكب التحديات الحالية ومتطلبات المستقبل، ويعزز الهوية الوطنية. ويشمل التطوير الأساسي ما يلي: صياغة أهداف تعليمية تعكس القيم العربية مع مراعاة التطورات العلمية، وتصميم محتوى تعليمي متنوع يلبي حاجات المجتمع، واعتماد أساليب تدريس حديثة تركز على التفكير الإبداعي والتعلم النشط، وإدخال أنشطة صفية ولاصفية تنمي المهارات الاجتماعية والعملية، واستخدام التقنيات التعليمية الحديثة لتعزيز التفاعل، بالإضافة إلى تطوير أساليب تقويم شاملة تركز على التفكير النقدي والتقييم المستمر بدلاً من الاعتماد فقط على الاختبارات النهائية- **أن** تطوير المناهج- ليس مجرد تحسين للعملية التعليمية، بل هو استثمار استراتيجي في بناء جيل قادر على مواجهة التغيرات التربوية والحضارية العالمية. ومن خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة بشكل منهجي ومدروس، يمكن جعل المناهج العربية أكثر انسجامًا مع التطورات العالمية، و**الجدول التالي يوضح الو اقع، التحديات، التوقعات، والأهداف لتطوير المناهج العربية:**

المحور	الأهداف	المتوقع	التحديات	الو اقع
المحتوى	تطوير محتوى يعزز التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلاب.	تحديث المحتوى ليشمل موضوعات عصرية وتطبيقية تواكب الثورة التكنولوجية.	عدم مواكبة التغيرات التكنولوجية والعلمية والمعرفية الحديثة.	محتوى تقليدي يعتمد على المعرفة النظرية بشكل أساسي.
طرق وأساليب التدريس	تقديم تعليم محفز وتفاعلي يشجع على التفكير المستقل والتعلم الذاتي.	تطبيق استراتيجيات تعليمية حديثة مثل التعلم التعاوني والتعلم القائم على المشاريع.	نقص التدريب المهني للمعلمين على استخدام طرق تدريس مبتكرة وتفاعلية.	الاعتماد على الأساليب التقليدية مثل المحاضرة والتلقين.
التقنيات التعليمية	تعزيز استخدام التكنولوجيا كأداة للتعليم والتقييم وتحسين مخرجات التعلم.	دمج التكنولوجيا بشكل أكبر في التعليم لتسهيل التعلم التفاعلي وتحسين جودة العملية التعليمية.	ضعف البنية التحتية التكنولوجية وقلة الموارد المخصصة لذلك.	محدودية استخدام التكنولوجيا في التعليم داخل الصفوف الدراسية.
الأنشطة الصفية واللاصفية	بناء شخصيات متوازنة للطلاب تجمع بين المهارات الأكاديمية والحياتية.	تعزيز الأنشطة الموازية داخل وخارج المدرسة لتنمية المهارات الاجتماعية والعملية لدى الطلاب.	قلة الموارد والتخطيط المناسب لإدماج الأنشطة كجزء من العملية التعليمية.	تركيز ضعيف على الأنشطة اللاصفية ودورها في تعزيز المهارات الحياتية.

المحور	الأهداف	المتوقع	التحديات	الو اقع
التقويم	تقديم تقييمات تعكس التطور الشامل لقدرات الطلاب الأكاديمية والعملية.	تطوير أدوات تقييم شاملة تعتمد على قياس المهارات والكفاءات بجانب المعرفة.	نقص في أساليب التقويم البديلة مثل التقويم التكويني والأداء العملي.	الاعتماد على الامتحانات التقليدية التي تقيس الحفظ فقط.
التدريب المهني للمعلمين	إعداد معلمين مؤهلين لتبني أساليب التدريس الحديثة وتوظيف التكنولوجيا.	تنفيذ برامج تدريب مستمرة للمعلمين لتحسين مهاراتهم وتطوير أساليب تدريسهم.	غياب خطط التدريب الدورية ونقص الموارد الكافية لذلك.	ضعف التأهيل المستمر للمعلمين وتحديث مهاراتهم المهنية.
مواءمة سوق العمل	تهيئة الطلاب لمواكبة متطلبات سوق العمل والانخراط في وظائف المستقبل.	تطوير المناهج لتلائم متطلبات سوق العمل وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص.	عدم ربط المناهج باحتياجات السوق من المهارات العملية والمهنية.	فجوة بين ما يدرسه الطلاب ومتطلبات سوق العمل الحديثة.

خامسا: استراتيجيات تطوير المناهج التعليمية في ليبيا

تتطلب استراتيجيات تطوير المناهج مراعاة الظروف السياسية التي تمر بها البلاد، مع العمل على فصل المناهج التعليمية تماماً عن أي تغييرات قد ترتبط بفترات معينة أو مراحل انتقالية، وفقاً لبن مسعود (2012: 516)، فإن الإدارة والتوجيه الفني والإداري لسياسات التعليم في ليبيا تُناط بمركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية في وزارة التربية والتعليم، والذي يتولى المهام التالية:

1. **وضع الخطط اللازمة** :لتطوير وتقويم المواد الدراسية، وتحسين العملية التعليمية والتربوية.
2. **رفع كفاءة العاملين** :من خلال زيادة مهاراتهم وخبراتهم وتحسين أدائهم المهني.
3. **تنظيم الزيارات الميدانية** :وضع برنامج زمني للزيارات التي يقوم بها الموجهون التربويون، وإعداد تقارير متابعة لتقييم الأداء ،أن تطوير المناهج بحيث تُواكب متطلبات العصر وتستند إلى أسس تربوية حديثة- العمل على تحسين جودة التعليم بما يتناسب مع احتياجات المجتمع الليبي وتطلعاته المستقبلية- تعزيز دور مركز المناهج التعليمية ليكون أكثر فاعلية في مواجهة التحديات التربوية الراهنة؛ ويقع هذا الدور علي عاتق المركز الوطني لتطوير مناهج التعليم والتي من أهمها التالي :

"دور المركز الوطني لتطوير المناهج في ليبيا: الو اقع، التحديات

أولا : تعريف المركز: المركز هو الجهة المسئولة عن إعداد وتطوير المناهج الدراسية والكتب المقررة لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، وإعداد الخطة الدراسية لتوزيع الدروس على الأسابيع، ومراجعة الكتب المدرسية وطباعتها وتوزيعها على البلديات. كما يختص بإجراء البحوث المتعلقة بالعملية التعليمية، مثل أسباب تفاوت مستويات التحصيل الدراسي، وتنظيم الملتقيات

العلمية لتطوير المناهج. يتولى المركز أيضًا مراجعة مناهج المدارس الأجنبية في ليبيا لضمان توافقها مع المعتقدات والثقافة الوطنية.

ثانيا : الرؤية العامة: الريادة في تطوير المناهج التعليمية بما يتوافق مع التطور العلمي، واحتياجات سوق العمل، وتنمية المهارات الحياتية، وغرس القيم الوطنية والدينية.

ثالثا : الرسالة: إعداد مناهج تعليمية ميسرة، حديثة، خالية من الحشو، سهلة الفهم، عملية، وتناسب متطلبات كل مرحلة دراسية من حيث المعلومات والقيم والمهارات.

رابعا : الوظائف الرئيسية للمركز:

1. تنظيم المؤتمرات وورش العمل لتطوير المناهج ومواكبة التطورات العلمية.
2. إجراء بحوث لتحسين العملية التعليمية.
3. الالتزام بمعايير الجودة في إعداد المقررات الدراسية.
4. تحسين نواتج التعلّم وتعزيز موقع النظام التعليمي عالميًا.
5. تطوير نظام التعليم ليتماشى مع التنمية واحتياجات سوق العمل.
6. تفعيل المناهج الإلكترونية والتعلم عن بُعد تدريجيًا.
7. ضمان توفير الكتب المدرسية بجودة عالية وفي الوقت المناسب .

خامسا : الو اقع والتحديات : من المفترض أن يمارس المركز الخاص بتطوير المناهج التعليمية في ليبيا العديد من الوظائف الحيوية، مثل تجهيز وتنظيم المؤتمرات وورش العمل والندوات التي تُعنى بمواكبة التطورات العلمية والتربوية، بالإضافة إلى إجراء بحوث علمية مستمرة لتحسين جودة العملية التعليمية. كما يجب عليه الالتزام الصارم بمعايير الجودة في إعداد المقررات الدراسية، والعمل على تحسين نواتج التعلم وتعزيز مكانة النظام التعليمي الليبي على الصعيدين الإقليمي والدولي. كذلك، يُنتظر من المركز تطوير نظام التعليم ليواكب متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، مع تفعيل المناهج الإلكترونية والتعلم عن بُعد بشكل تدريجي، وضمان توفير الكتب المدرسية بجودة عالية وفي الوقت المناسب.

ورغم وضوح هذه المهام والوظائف التي من المفترض أن يقوم بها المركز، إلا أن الواقع يشير إلى قصور واضح في الأداء، حيث لم يتم تحقيق الأهداف المرجوة في تحديث المناهج بشكل فعّال يتماشى مع متطلبات العصر والتغيرات العالمية. وهذا القصور يعكس، بحسب بن مسعود (2012)، فجوة كبيرة بين الكم والكيف في تطوير المناهج الليبية، وافتقار المركز إلى إتباع الفكر التربوي الحديث واستراتيجيات الدول المتقدمة التي نجحت في دمج التغيرات الثقافية والاجتماعية ضمن منظوماتها التعليمية. لذلك، يصبح من الضروري أن يعيد المركز النظر في أساليبه واستراتيجياته، ويستفيد من التجارب العالمية الناجحة ليواكب تحديات التنمية ويحقق التطوير المنشود في المناهج التعليمية، بما يضمن إعداد أجيال قادرة على المساهمة الفاعلة في بناء المجتمع وسوق العمل، ولكي يتحقق ذلك لابد أن يُعاد النظر في الطرق التي يتم من خلالها تطوير المناهج لمواكبة التغيرات السريعة لمواجهة المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وإعداد الطلاب لمتطلبات الحاضر والمستقبل-والعمل علي تطوير المناهج بما يتوافق مع السياسات التربوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سادساً: تحليل استراتيجيات تطوير المناهج التعليمية في التجارب الرائدة العربية والدولية وتوصيات لتطوير التعليم في ليبيا

انطلاقًا من تحليل استراتيجيات التطوير والتحديث التي تبنتها التجارب الرائدة في الدول العربية والأجنبية، يتضح أن هناك عدة عوامل مشتركة أسهمت في نجاح هذه التجارب، منها تحديث المناهج لتتناسب مع متطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية، تأهيل المعلمين ومنحهم استقلالية مهنية، دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، يمكن الاستفادة من تجربة كوريا الجنوبية في تطوير المناهج الليبية من خلال التركيز على بناء نظام تعليمي صارم ومنظم يستثمر في الموارد البشرية ويعزز مهارات الطلاب في المواد الأساسية، مع مراعاة الجوانب النفسية والاجتماعية للمتعلمين. أما تجربة سنغافورة فتبرز أهمية رفع كفاءة المعلمين، منح المدارس حرية الابتكار في طرق التدريس، وتخفيف الأعباء الأكاديمية مع تعزيز جودة التعلم، وهو ما يمكن تطبيقه لتطوير مناهج مرنة وعصرية في ليبيا تواكب متطلبات العصر وتحقق التنمية المستدامة.

أما عن ترسيخ القيم الاجتماعية والأخلاقية في محتوى التعليم. ففي مصر، تم التركيز على تطوير التعليم الفني وربطه بسوق العمل، ورعاية الموهوبين، مما ساعد على سد الفجوات في الكفاءات المهنية. أما الإمارات، فقد نجحت في دمج التعليم الرقمي مع تعزيز الهوية الوطنية وتنمية المهارات الحياتية، ما أسهم في بناء نظام تعليمي حديث وفعال. وتجربة فنلندا تبرز أهمية الاستثمار في المعلمين وتبني مناهج تركز على التفكير النقدي والعمل الجماعي، بينما أظهرت الصين جدوى التعليم المستمر والشامل المرتبط بالتنمية الشاملة، مع مرونة في المناهج والتعلم الرسمي وغير الرسمي.

وبناءً على هذا التحليل، فإن تطوير المناهج التعليمية في ليبيا يجب أن يرتكز على عدة محاور رئيسية:

أولاً: تحديث المناهج لتطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلاب، وربط التعليم باحتياجات سوق العمل والتنمية الوطنية.

ثانياً: تعزيز القيم الاجتماعية والأخلاقية مثل التسامح، المواطنة، والمسؤولية المجتمعية في جميع مراحل التعليم.

ثالثاً: توظيف التكنولوجيا بشكل فعال ومتدرج يتناسب مع الإمكانيات المحلية لتوسيع فرص التعلم وتحسين جودته. رابعاً، تطوير قدرات المعلمين عبر برامج تدريبية مستمرة ومنحهم استقلالية مهنية تمكنهم من الابتكار في طرق التدريس.

أخيراً، تبني منظومة تعليمية شاملة تشمل التعلم الرسمي وغير الرسمي وتراعي مفهوم التعلم مدى الحياة، مما يضمن استمرارية التعليم ومواكبته لتحديات المستقبل.

ومن خلال تحليل هذه التوجهات، يمكن بلورة رؤية منهجية واضحة لتطوير المناهج الليبية، تعتمد على التكامل بين بناء المعرفة، وتعزيز القيم، وتوظيف التكنولوجيا، وربط التعليم بحاجات المجتمع (عبدالله، 2022) واهمها مايلي :

- **دمج موضوعات التنمية الاقتصادية** مثل الإعمار والبنية التحتية في المناهج لتعريف الطلاب بأهمية هذه القطاعات في بناء الدولة.
- **تعزيز الثقافة الاستثمارية والريادية** عبر تعليم مهارات إدارة الأعمال، ريادة الأعمال، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- **تطوير مهارات التكنولوجيا الرقمية** من خلال إدخال برامج تعليمية تفاعلية تواكب الثورة الرقمية، مثل البرمجة، الذكاء الاصطناعي، واستخدام التكنولوجيا في الحياة اليومية.
- **ربط المناهج بسوق العمل** المتغير لضمان إعداد طلاب قادرين على العمل في قطاعات حديثة ومتطورة.

توصيات ومقترحات

في ختام هذه الدراسة، توصي الباحثة بضرورة تركيز صناع القرار في ليبيا على أهمية تطوير المناهج التعليمية باعتبارها أحد المحركات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم المجتمعي. وينبغي أن يُولى اهتمام خاص بالدراسات والأبحاث التي تهدف إلى تحديث المناهج بما يتلاءم مع متطلبات العصر وسوق العمل المحلي والدولي، مع اعتماد منهجيات علمية ومنهجية واضحة تستند إلى خبرات تربوية رائدة. ومن أهم التوصيات والمقترحات:

1. تحديث المناهج الدراسية بما يتوافق مع التطورات العالمية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.
2. تعزيز دمج التكنولوجيا والابتكار في تصميم وتنفيذ المناهج لتعزيز جودة التعليم والتفاعل الطلابي.
3. التركيز على أهمية مثل هذه الدراسات والاهتمام بها، والعمل على تطبيق نتائجها عمليًا، ودعم البحث العلمي الأكاديمي الرائد في مجال تطوير المناهج.
4. إشراك جميع الأطراف المعنية، من صناع القرار، معلمين، وأولياء أمور، لضمان شمولية وفعالية عملية تطوير المناهج.
5. الاستعانة بالخبراء التربويين المحليين والدوليين وتأسيس مختبرات تربوية لتجريب وتطوير المناهج وطرق التدريس.

مقترحات لدراسات موسعة مستقبلية:

- دراسات ميدانية لتكييف المناهج مع متطلبات سوق العمل الليبي، خاصة في القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة.
- بحوث لتطوير نماذج تعليمية ترتكز على القيم الوطنية والمهارات الحياتية، مع قياس تأثيرها على تحصيل الطلاب وسلوكهم الاجتماعي.
- دراسات مقارنة لاستفادة ليبيا من التجارب الدولية في تطوير المناهج، بهدف بناء إطار وطني متكامل ومستدام لتحديث التعليم.

تشكل هذه التوصيات والمقترحات خارطة طريق واضحة لصناع القرار، تدعوهم إلى إعطاء الأولوية لهذه الدراسات والاستراتيجيات لضمان تطوير تعليم يتناسب مع تطلعات ليبيا المستقبلية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أبو حطب، فؤاد. (2001). الارتقاء بمستوى خريجي التعليم الجامعي العالي في إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل. المكتبة المصرية للدراسات النفسية، المجلد الحادي عشر، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، القاهرة، العدد 31.
2. الإدارة العامة للمناهج. (2011). المشروع الشامل لتطوير المناهج. مجلة المعرفة. متوفر على الرابطalmarefh.net :، تم الرجوع بتاريخ 1441/6/20هـ.
3. الإمارات.. تغييرات جديدة على المناهج الدراسية للعام الأكاديمي 2024. (2024). مقال منشور، صحيفة الخليج.

4. الجودي، نادية غالب. (2023). متطلبات تطوير مناهج التعليم منهج المواد الاجتماعية في ضوء متغيرات العصر (الواقع – والتحديات). مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 61، المجلد 9.
5. الحسين، أحمد بن محمد. (2017). صناعة الكتاب المدرسي. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
6. الدخيل، عزام محمد. (2014). تعلموهم. بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، الطبعة الثانية.
7. الدهلكي، زينة عبد الأمير حسن. (2019). مبادئ أساسية في بناء المناهج الدراسية وتطويرها. المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق، العدد 39-40، ص683-716.
8. الزغول، رعد محمد. (2023). المنهاج التربوي وأثره في بث الوعي. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، العدد 83، ص131.
9. السخني، آيات عمر؛ مسعدة، ماوى لؤي؛ جودة، صباح أحمد؛ طعاني، علاء أمجد. (2022). التعليم في الصين: فلسفته ونظمه: دراسة تحليلية. كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
10. الشميري، عبد الرحمن حسان فرحان. (2018). تجارب بعض الدول في إعداد المعلم وإمكانية الإفادة منها في تطوير برامج إعداد المعلم في الجامعات اليمنية.
11. العنزي، سلامة بن عواد. (2017). فاعلية تطوير وحدة دراسية من كتاب لغتي الجميلة وفق معايير الاقتصاد المعرفي في تنمية التفكير الإبداعي لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي بالمملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، جامعة الجوف، الجوف.
12. الغامدي، علي بن عوض علي. (2019). توظيف الآي باد في التدريس لتلاميذ الصفوف الأولية بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030 لتطوير التعليم: دراسة وصفية. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، جمهورية مصر العربية، العدد 6، ص53-110.
13. القحطاني، غزيل؛ الشعلان، نورة. (2014). التعليم في اليابان. كلية العلوم الاجتماعية، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
14. القرني، صالح بن علي. (2016). الدروس المستفادة من تجربة التغير والإصلاح التعليمي في فنلندا. ملتقى جامعة جدة للمعلم المتميز الأول، مركز الملك فيصل للمؤتمرات، جامعة الملك عبد العزيز.
15. القضاة، بسام محمد؛ أبو لطيفة، رائد فخري؛ الخوالدة، وآخرون. (2014). المنهج المدرسي: معارف نظرية وتطبيقات عملية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
16. فرج، عبد اللطيف حسين. (2007). صناعة المناهج وتطويرها في ضوء النماذج. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
17. كنعان، أحمد علي. (2010). دور المناهج التربوية في الجمهورية العربية السورية في تفعيل التقارب العربي: دراسة تحليلية في مناهج اللغة العربية في مرحلتي التعليم الجامعي وما قبل الجامعي. مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس وجامعة الدول العربية، العدد 1.
18. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (2024). خطة تطوير التعليم قبل الجامعي في مصر: تحديث المناهج، رعاية الموهوبين، وتطوير التعليم الفني. القاهرة: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

19. المنصوري، عبد الحميد عبد الدائم. (2023). نحو رؤية مستقبلية لمناهجنا التعليمية بهدف التوجه إلى معايير الجودة والنوعية المرتفعة لنظامنا التعليمي. المؤتمر العلمي الدولي الثاني، الجمعية الليبية للمناهج واستراتيجيات التدريس، جامعة طرابلس.
20. يوسف، محمد خليل. (2002). مقدمة في التربية الإسلامية. غزة: مكتبة آفاق.
21. ابن منظور، جمال الدين. (1988). لسان العرب. بيروت: دار الجبل، الطبعة الأولى، الجزء السادس.
22. عطية، محسن علي. (2013). المناهج الحديثة وطرائق التدريس. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
23. عبدالله، سامي. (2022). تطوير المناهج التعليمية من منظور تنموي: الاتجاهات الحديثة وتجارب دولية. مجلة التربية والتنمية، 45(3)، 125-142.
24. اليونسكو. (2023). تقرير التنمية التعليمية العالمي. باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Mitkes, Hoda & Khadija Arafa Mohamed. (2006). The Chinese Ascent. Center for Asian Studies, Cairo University.
2. National Center for Educational Research and Development. (2008). National Report on Education Development in Egypt (2004–2008). Cairo.